

المدرسة العليا للتكنولوجيا "HIGH TECH" واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ولجنة الحق في الحصول على المعلومات توقع اتفاقية انضمام الى برنامج "REUT"

الرباط في 5 مارس 2024

وقعت كل من اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ولجنة الحق في الحصول على المعلومات، من جهة، والمدرسة العليا للتكنولوجيا "HIGH TECH"، من جهة ثانية، اتفاقية انضمام لبرنامج "قواعد من أجل استخدام أخلاقي للتكنولوجيا" - "REUT" بتاريخ 5 مارس 2024 بمقر اللجنتين بالرباط، وذلك بهدف تطوير مقاربات كفيلة باحتواء ظاهرة الأخبار المفتعلة والمزيفة، التي من شأنها انتهاك خصوصية وشفافية المعلومات التي يتم تداولها عبر مختلف قنوات الاتصال، ولاسيما الانترنت ومنصات التواصل الاجتماعي.

وقع الاتفاقية عن مدرسة "HIGH TECH" مديرها، السيد محمد بوزيدي، وعن اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ولجنة الحق في الحصول على المعلومات رئيسهما، السيد عمر السغروشي، وهي اتفاقية تنضم بموجبها المدرسة المذكورة الى برنامج "REUT" الذي وضعت اللجنتان الوطنيتان.

وتتمحور هذه الاتفاقية، بالأساس، حول محوري التعاون الآتيين:

- محور الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا المستوحى من مبدأ الخصوصية في التصميم، المتمثل في المواكبة نحو الالتزام بشروط الخصوصية في التصميم، ضمانا لاستخدام أخلاقي للتكنولوجيا؛
- محور آليات التأطير والأخبار المفتعلة والمزيفة والاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا، ويتمثل في:

- مواكبة التوجهات والتحولات التكنولوجية والاقتصادية والقانونية والمجتمعية التي يمكنها التأثير في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي؛
- تحفيز الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا في إطار الإسهام في إرساء مرجعية مشتركة في هذا المجال؛

- خلق فضاء متعدد الاختصاصات ذي توجه دولي في مجال البحث والتحليل العلمي في علاقة بالتكنولوجيا وأخلاقيات معالجة المعطيات؛

- إذكاء تفكير عرضاني ومتعدد الأطراف كفيل بالخروج بتوصيات فيما يتعلق بلبينات الثقة وسبل جعلها في خدمة مختلف الاستخدامات في مجال التكنولوجيا، وخصوصا سلسلة الكتل (*Blockchain*) والتحقيق الشرعي الرقمي (*Digital Forensic*) والمعلومات المضللة في ظل العالم الرقمي.

بخصوص اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

ينص الفصل 24 من الدستور المغربي على حماية الحياة الخاصة: "لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة."

أحدثت اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.09.15 الصادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 09-08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي (جريدة رسمية عدد 5714 بتاريخ 05 مارس 2009).

بخصوص لجنة الحق في الحصول على المعلومة

لجنة الحق في الحصول على المعلومات، في المغرب، منصوص عليها في الفصل 27 من دستور المملكة: "للمواطنين والمواطنات الحق في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارات العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام...".

بخصوص المدرسة العليا للتكنولوجيا "HIGH TECH"

مدرسة "HIGH TECH"، التي تأسست سنة 1986، مؤسسة للتعليم العالي في التدبير والهندسة المعلوماتية والأمن السيبراني.